الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
2 May 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتيه . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-03940 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠

تنظيم الأعمال (A/C.5/72/L.24)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح للجزء الأول من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة، الذي أُعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/72/L.24).

٢ - وقال إن اللجنة قررت، في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، إرجاء النظر في إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (انظر مشروع المقرر A/C.5/72/L.23، الذي اعتُمد بوصفه مقرر الجمعية العامة ٥٤٧/٧٢ بشأن المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً). ولكن في ضوء ضغط الوقت الذي واجهته اللجنة والآراء المتنوعة التي تم الإعراب عنها في ما يتعلق بإعادة الهيكلة تلك، اقترح أن تنظر اللجنة في التقرير المحدَّث للأمين العام (A/72/720) وفي التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/72/7/Add.45) في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة.

٣ - **السيد إدريس** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يجب على اللجنة أن تبت بسرعة في التغييرات المؤسسية اللازمة لتحسين كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها وزيادة ملاءمتها للغرض المرجو منها. وتتطلع المجموعة إلى النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بغرض الاستفادة على أفضل وجه من المراجعات والاستعراضات التي أجرتها الوحدة ومعالجة المعدل المنخفض لتنفيذ توصياتها من جانب بعض المنظمات. وعند النظر في التقارير عن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة، ينبغي للجنة مناقشة تحسين إدارة شؤون السفر من جانب الأمانة العامة. ويجب تحقيق فوائد تنفيذ نظام أوموجا في مجال إدارة السفر من خلال التحليل الشامل للبيانات، وهو ما من شأنه تعزيز المساءلة ومساعدة اللجنة في تبيُّن الاختناقات. وأكد ضرورة تشييد المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في أروشا، بتنزانيا، من أجل إنجاز ولاية الآلية. وأعرب عن ترحيب المجموعة باختتام مرحلة التشييد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبدء مرحلة ما بعد الشَّغل/مرحلة المسؤولية عن إصلاح العيوب. ويجب على الأمانة العامة أن ترصد عن كثب ما يحرز من تقدم وأن تكفل إنجاز الإصلاحات المتبقية بالكامل دون مزيد من التأخير في حدود الأطر الزمنية المنقحة والموارد المعتمدة، ويجب تقديم تقرير مرحلي نهائي إلى الجمعية العامة.

٤ - وأعرب عن تطلُّع المجموعة إلى إصدار تقارير الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في الموعد المحدد لها بجميع اللغات، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. وبالرغم من التقدم المحرز مؤخراً في معالجة المشكلة المزمنة المتمثلة في تأخر صدور الوثائق، فإنه يلزم إجراء مزيد من التحسين. ويجب أن تصدر الوثائق في الموعد المحدد لها لتيسير مداولات اللجنة وكفالة حصول المواضيع الهامة على العناية التي تستحقها. ويجب أن تُدار أعمال اللجنة واللجنة الاستشارية وفقاً للممارسات المعمول بها لهاتين اللجنتين؛ ويجب بوجه الخصوص إعطاء الأولوية للمسائل التي تتسم بحساسية التوقيت والمتصلة بالميزانية.

٥ - **السيد بوريتي** (أنغولا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن اللجنة ستنهي عملها في غضون الوقت المخصص الممتد على مدى أسبوعين تقريبا إذا أخذت الوفود في الحسبان الطابع الحكومي الدولي للمنظمة واحترمت مبادئ الشمولية والانفتاح والشفافية. وأضاف أن برنامج العمل يجب أن يكون متوازناً، وحث الأمانة العامة واللجنة الاستشارية والمكتب على العمل معاً لكفالة صدور التقارير، بما فيها تقرير الأمين العام عن إصلاح ركيزة السلام والأمن، بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨. وحيث أن إيجاد بيئة عمل مواتية أمرٌ ضروري لتحسين إنتاجية الموظفين ورفاههم، فقد أعرب عن ترحيب المجموعة بإتمام تشييد المرفق الجديد لفرع أروشا من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، مشيراً إلى أنها ستطلب المزيد من المعلومات بشأن تنفيذ مرحلة المسؤولية عن إصلاح العيوب. وبالنظر إلى موافقة الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية على منح سلطة الدخول في التزامات بمبلغ ٨٧,٨ مليون دولار للإنفاق على الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية ريثما يتم تقديم مقترح منقح للميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، طلبت المجموعة أن تنظر اللجنة في ميزانية الآلية في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة الحالية. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين إدارة شؤون السفر وعن تطلعها إلى المشاركة في المفاوضات بشأن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة. وأردف قائلاً إن المجموعة تولي أهمية كبيرة للرقابة الفعالة على إدارة المنظمة وسير العمل بها، وتتطلع إلى المشاركة في المفاوضات بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة وبرنامج عملها.

٦ - **السيد إسكالانتي هاسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه ينبغي الموافقة على برنامج عمل اللجنة في وقت مبكر بما فيه الكفاية،

لا سيما لأن الوقت المخصص للجزء الحالي من الدورة قصير ولأن الجماعة تولي أهمية كبيرة لمناقشة مسائل بعينها، منها استخدام صندوق الطوارئ، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، وتمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأكد أن الدول الأعضاء أثبتت في الدورات الأخيرة أنه يمكن تسوية حتى أشد المسائل تعقيداً في الوقت المناسب، بشرط توافر الإرادة السياسية.

٧ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلّم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترحب بمقترحات الأمين العام لجعل المنظمة أكثر فعالية وتفاعلية. وأردف أنه يتعين أن تكون اللجنة براغماتية وأن تنظر في التقارير بمجرد صدورها، وذلك من أجل استخدام وقتها ومواردها على النحو الأمثل وكفالة حصول كل المسائل المعروضة عليها على ما يلزم من عناية. وأعرب عن قلق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن التسييس المتزايد لبرنامج العمل. ورأى أنه ينبغي دراسة كل مقترح من مقترحات الأمين العام بلا تمييز من حيث المحتوى وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية، ويجب ألا يعطي برنامج العمل الأفضلية للأولويات السياسية لبعض الأعضاء على أولويات أعضاء آخرين. وأكد أن إصدار الوثائق في الموعد المحدد لها بجميع اللغات أساسي لشفافية مناقشات اللجنة ولتجنُّب الاختلال في عمل اللجنة. وأعرب عن قلق وفد بلده بشأن إدارة الوقت المخصص للجنة التي ينبغي أن تتخذ القرارات في ساعات العمل العادية والتي تقع على عاتقها مسؤولية جماعية في العمل على النحو الأمثل.

٨ - **السيد ساندیوفال منديوليا** (المكسيك): أشار إلى أهمية القرارات التي اتخذتها اللجنة في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، بما في ذلك اعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ والموافقة على الموارد اللازمة للبعثات السياسية الخاصة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة الجديدة للتحقق في كولومبيا؛ والموافقة على الموارد لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ واعتماد مشروع قرار يؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح الإداري، ويوافق على تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة، ويطلب من الأمين العام تقديم تقرير شامل إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة الحالية.

٩ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرى أيضاً أهمية كبيرة في المسائل المعروضة على اللجنة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة الحالية، وأعرب عن أمله أن يؤدي برنامج العمل، واتّباع نهج بنّاء من جانب أعضاء اللجنة، إلى تيسير إحراز تقدم نحو إيجاد منظمة تتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية فعالة وشفافة ورشيدة ومتسمة بالكفاءة وخاضعة للمساءلة، تُستخدم فيها الموارد بشكل جيد. وأكد أن وفد بلده سيحلل بعناية التقارير المتعلقة بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، وسيبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول ترتيبات جعل إجراءات شراء التذاكر أكثر مرونة، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى أقصى حد، وتحقيق وفورات. وأعرب عن ترحيبه بتوصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة باستعراض سياسة المنظمة بشأن استحقاقات السفر وإلغاء السفر في الدرجة الأولى. وتماشياً مع سياسات التقشف التي تنتهجها الدول الأعضاء والمسؤولية في الميزانية والمساءلة أمام دافعي الضرائب، ينبغي للسفر في الدرجة الأولى أن يقتصر على الأمين العام وزوجته.

١٠ - ومضى يقول إن وفد بلده يؤيد مقترح الأمين العام بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إذ إن نقل موظفين من المقر إلى المكاتب الإقليمية للمفوضية من شأنه جعل المفوضية أقرب إلى الميدان ومساعدتها في الاستجابة للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن المقترح لا يؤثر على التكلفة، مشيراً إلى أن وفد بلده يناصر بوجه الخصوص إنشاء مكتب إقليمي لأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي في بريدجتاون. وعند مناقشة التقارير المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ، ووحدة التفتيش المشتركة، وتشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا، سيسترشد وفد بلده بمبادئ الإنفاق الرشيد والاستخدام السليم للموارد والمساءلة والشفافية؛ وهو لا يزال ملتزما بكفاءة المنظمة وفعاليتها، وبالمرونة في تعيين الموظفين الميدانيين ونشرهم وتنمية مهاراتهم، والاستجابة للطوارئ. وينبغي تعزيز التنسيق المؤسسي، والتعاون فيما بين الوكالات، والإدارة القائمة على النتائج، والشفافية، والمساءلة. وينبغي للأمين العام احترام تلك المبادئ عند إعداد المقترحات.

١١ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الفرصة سنحت للجنة للمضي في إصلاح المنظمة من خلال قراراتها المتعلقة بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة وإعادة هيكلة مفوضية حقوق الإنسان. ومن شأن اتخاذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن السفر الجوي أن يشجع على تغيير الثقافة اللازم لتحقيق تحول في الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشكر الأمين العام على قيادته الشخصية في هذا المجال، بما في ذلك القرار الذي اتخذه بالحد من عدد مرافقيه من الموظفين. وتعكس سياسات السفر للعديد من الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة، بدائل حديثة للسفر وحقائق متعلقة بالميزانية. وعند البت في المسألة، ينبغي للجنة أن تساعد الأمم المتحدة على توجيه الموارد لدعم إنجاز الولاية على أفضل وجه. وعلى الرغم من أن هناك عددا قليلا نسبيا من المسائل المعروضة على اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، فسيتيح الجزء الثاني من الدورة المستأنفة فرصة للجنة لضمان نجاح الإصلاحات الأساسية التي تلتزم بها الدول الأعضاء.

١٢ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): قال إنه بالرغم من العدد القليل نسبياً من المسائل المعروضة على اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، إلا إنها تتسم بأهمية كبيرة. وفيما يتعلق بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، يجب على الأمانة العامة أن تعزز إدارة السفر لفرض رقابة صارمة على النفقات واستخدام الأموال بكفاءة. وعلى الرغم من تشكيك حكومته في الشرعية الإجرائية لتقديم الأمانة العامة تقرير جديد بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية حقوق الإنسان، فإنها على استعداد للتحلي بالمرونة من أجل تيسير عمل اللجنة، ومن ثم الموافقة على المسألة التي يجري النظر فيها في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة. وينبغي للأطراف الأخرى أيضا أن تبدي مرونة وتتحلى بروح توفيقية.

١٣ - وأعرب عن تقدير وفد بلده لعمل وحدة التفتيش المشتركة، ولكنه أعرب عن القلق إزاء المعدل المنخفض لتنفيذ توصيات الوحدة. وينبغي للوحدة أن تتكيف مع متطلبات إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات من أجل تعزيز الرقابة الداخلية. وينبغي للأمانة العامة معالجة المسائل المتبقية التي تمس المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في أروشا في أقرب وقت ممكن وفي حدود الميزانية المعتمدة لتهيئة ظروف مؤاتية لعمل الآلية. والموارد المالية هي الأساس الذي تقوم عليه إدارة الأمم المتحدة، ويمثل الوضعُ المالي السليم أساسا للوفاء بمسؤوليات المنظمة وأدوارها، والضمان المادي للإصلاح. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أبدت الصين دعمها للأمم المتحدة والأمين العام من خلال تسديد كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية. ودعت الدول الأعضاء التي لديها القدرة على تسديد اشتراكاتها المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، إلى القيام بذلك، وإلى تحويل التزامها تجاه المنظمة إلى إجراءات عملية.

١٤ - **السيدة فرولوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها لا يرى سبباً موضوعيا يدعو اللجنة إلى أن تنظر فورا في تقرير الأمين العام المتعلق بآخر المستجدات بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية حقوق الإنسان؛ فالبت في هذه المسألة ليس ملحاً ويمكن تأجيله بسهولة إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة دون أن يؤثر ذلك في الميزانية. بيد أن العديد من الوفود تصر على النظر في الوثيقة في الجزء الحالي من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة، وقد وافق الرئيس على ذلك. وقالت إن وفد بلدها على استعداد لمواصلة المناقشة، لكنه بقي ثابتا على موقفه بأن أي قرارات مقبلة بشأن إعادة هيكلة المفوضية يجب أن تُتخذ بتوافق الآراء، وذلك لتجنب إيجاد سوابق غير مرحب بها ذات آثار سلبية بعيدة المدى. وفي الوقت نفسه فإن وفدها يشعر بالقلق إزاء إرجاء تقديم الأمين العام تقريره عن إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة من الجزء الحالي من الدورة المستأنفة إلى الجزء الثاني. وعلى الرغم من أن برنامج العمل للجزء الثاني مثقل، فإنه ينبغي للجنة أن تقوم بتحليل دقيق لهذه المسألة وأن تتخذ قرارا بشأنها.

١٥ - وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى المدرجة في برنامج العمل، قالت إن وفد بلدها على ثقة من أنه ستتم الموافقة سريعا على تخصيص اعتماد إضافي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، استجابة للبيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار بشأن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة داء السل (A/72/L.40) الذي اعتمد بوصفه قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٨). وأكدت أن وفد بلدها سيواصل الدعوة إلى تحديث أساليب عمل وحدة التفتيش المشتركة، وتحسين النتائج العملية لتقاريرها وتوصياتها المقدمة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ورأت أنه ينبغي الاستمرار في مناقشة معايير تحديد درجات السفر بالطائرة، مع مراعاة التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذه المسألة.

١٦ - **السيد إيمادا** (اليابان): قال إن وفد بلده يعتبر قرار تقصير فترة الجزء الأول من الدورة المستأنفة مثالا للممارسة السليمة في أساليب عمل اللجنة، التي تعتمد مصداقيتها على الالتزام بالجدول الزمني المقرر وإتاحة الوقت الكافي للأمانة العامة لتجهيز الوثائق. والمسائل المعروضة على اللجنة أساسية بالنسبة لفعالية وكفاءة الأمم المتحدة، التي يجب أن ترشد استخدامها لموارد السفر في ضوء التغيرات في قطاع شركات الطيران والتطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات، ويجب أن تبين للعالم أنها تستطيع إدخال التغييرات اللازمة على ثقافة العمل الخاصة بها. واعتبر أن الدول الأعضاء مسؤولة عن تحقيق نتائج ملموسة باعتبارها الخطوة الأولى نحو الإصلاحات الأوسع نطاقا.

١٧ - **السيد أُوسي حمّو** (المغرب): قال إن وفد بلده يؤيد تماما إدراج إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية حقوق الإنسان ضمن المسائل المعروضة على اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة.

١٨ - **السيد فارانكوف** (بيلاروس): قال إنه ينبغي تأجيل نظر اللجنة في إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية حقوق الإنسان إلى دورة لاحقة للجمعية العامة لإتاحة الوقت للأمانة العامة لمعالجة المسائل ذات الصلة وتعيين مفوض الأمم المتحدة السامي المقبل لحقوق الإنسان، الذي ينبغي أن تؤخذ آراؤه في الحسبان. وينبغي للجنة أن تنظر في إعادة الهيكلة المقترحة بعد مناقشة المسائل الأخرى المعروضة عليها في الدورة المستأنفة الحالية.

١٩ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أنه سيعدَّل حسب الاقتضاء لضمان الاستغلال الأمثل للوقت المتاح في ضوء انعقاد الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٢٠ - *تقرر ذلك.*

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/72/34، A/72/704، A/72/704/Add.1 و A/72/733)

٢١ - **السيد فلوريس كاييخاس** (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٧ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٨ (A/72/34) وقال إن الوحدة أنجزت خلال عام ٢٠١٧ سبعة استعراضات على نطاق المنظومة واستعراضين للتنظيم والإدارة في فرادى المنظمات، ومذكرة واحدة ورسالة إدارية واحدة. ويعكس هذا المزيج من المنجزات ولاية الوحدة في الاستفادة من منظور المنظومة ككل، مع دعم الهيئات الفردية، والتزامَها بتعزيز إطار النزاهة والمساءلة، والمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحسين الكفاءة والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وبالتشاور مع المنظمات المعنية، أُرجئ استعراض تعميم استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في أعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذي أدرج في تقرير الوحدة لعام ٢٠١٦ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٧ (A/71/34)، إلى عام ٢٠١٨. وعوضا عنه، شرعت الوحدة في استعراضات برامج التدريب الداخلي وسياسات وممارسات المبلغين عن مخالفات.

٢٢ - ومضى يقول إن الوحدة ستنجز في عام ٢٠١٨ أربعة مشاريع كانت بدأتها في عام ٢٠١٧، كما ستطلق تسع مبادرات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٧٢، الذي اعتُمد بعد صدور التقرير، ستقدم الوحدة تقريرا مرحليا عن توصياتها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج عملها، بدأت الوحدة عام ٢٠١٨ على أساس أقوى مقارنة بالسنوات السابقة. وتم شغل منصب الأمين التنفيذي الذي ظل شاغرا لفترة طويلة. وأتاح فتح وظيفتين لمنصبين عاليين الفرصة للأمين التنفيذي الجديد لتحديث توصيف المهام بما يتماشى مع الاحتياجات الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أن تقدم موظفا فنيا مبتدئا. ومن أجل ضمان الاستدامة المالية، نُقل نظام التتبع على الإنترنت والموقع الشبكي للوحدة إلى منصات تديرها الأمانة العامة، وجرى تحسين تصميم الموقع الشبكي وخاصياته الوظيفية.

٢٣ - واعتبر أن أثر الوحدة وقيمتها المضافة يتوقفان على النتائج التي يجري النظر فيها والتوصيات التي يجري تنفيذها. واستنادا إلى تقرير الوحدة عن نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/5)، قُبل ما يتراوح بين ٦٩ و ٨٣ في المائة من توصيات الوحدة، بتسجيل معدلات أعلى للتقارير المتعلقة بفرادى المنظمات والتوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. وقد تنوعت الإجراءات التي تتبعها الهيئات التشريعية للنظر في تقارير الوحدة، وحددت الوحدة في التقرير الممارسات السليمة التي ينبغي تطبيقها بشكل موحد. فالهيئات التشريعية، بما فيها الجمعية العامة، تنظر في

توصيات الوحدة وتنفذها بشكل أقل توحيداً مما هو متوخى في النظام الأساسي للوحدة.

٢٤ - ورأى أن لممارسة اللجنة في النظر في تقارير الوحدة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة آثارا غير مقصودة تقيد قدرة الجمعية العامة على الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة للدول الأعضاء في أعمال الوحدة وعلى النظر في تلك التقارير واتخاذ إجراءات بشأنها. فعلى سبيل المثال، في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، نظرت اللجنة في تقارير الوحدة بشأن التقييمات التي تقودها الجهات المانحة وإدارة المعارف في إطار البنود ذات الصلة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الموارد البشرية، على التوالي. وقد حالت الطبيعة الخاصة بإدارة الموارد البشرية دون النظر بجدية في المسائل المتعلقة بإدارة المعارف المؤسسية التي أثارتها الوحدة، واشتمل نطاق التقرير عن التقييمات التي تقودها الجهات المانحة على مسائل تتجاوز الرقابة الداخلية. والحل هو أن يُنظر في جميع تقارير الوحدة أو على الأقل في تلك التي لا تندرج بوضوح في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال، في إطار البند المتصل بالوحدة. ومن شأن ذلك أن يكفل اتخاذ القرارات في ضوء النتائج التي توصلت إليها الوحدة، وأن يتيح للجمعية العامة والهيئات التشريعية الأخرى تقديم التعليقات إلى الوحدة، مما يمكِّنها من إصدار توصيات أكثر انسجاماً مع المتطلبات التشريعية.

٢٥ - وأشار في إطار عرضه مذكرة الأمين العام عن نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/72/704)، إلى أن تقرير الوحدة بشأن هذه المسألة (JIU/REP/2017/5) يعرض نتائج المرحلة الثانية من استعراض قبول وتنفيذ توصيات الوحدة المدرجة في برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٥. وقد شمل الاستعراض على نطاق المنظومة، الذي أجري على فترة سنتين، جميع المنظمات المشاركة في الوحدة، ومجلسَ الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. واستندت المتابعة إلى المبدأ المنشأ بموجب قرار الجمعية ٢٣٣/٥٠، الذي ينص على أن أثر الوحدة على فعالية تكاليف الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة هو مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء والوحدة وأمانات المنظمات المشاركة.

٢٦ - وأضاف أن التقرير أورد توصيتين موجهتين إلى الجمعية العامة وغيرها من الهيئات التشريعية، وخمسا أخرى لاتخاذ إجراءات بشأنها من قبل الرؤساء التنفيذيين. وقال إنها تهدف إلى تعزيز فعالية نظام المتابعة، والشفافية، والمساءلة، والتعاون والتنسيق في تنفيذ توصيات الوحدة، ونشر أفضل الممارسات. وخلص الاستعراض إلى أن الاستجابة غير الملائمة من قبل بعض الهيئات التشريعية لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها أعاقت عملية المتابعة. وعلاوة على ذلك، خلص الاستعراض إلى أنه ينبغي تحسين نظم التحقق والرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ التوصيات.

٢٧ - ومضى يقول إن ما يسمى بـ ”مصفوفة النضج“ وُضعت لإظهار تطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة، استنادا إلى عوامل مثل معدلات قبول وتنفيذ توصيات الوحدة، وعملياتها المتبعة في النظر في تنفيذ التوصيات واتخاذ القرارات بشأنها ورصدها والإبلاغ عنها، وفعالية وظيفة جهات التنسيق لديها، واستخدامها لنظام التتبع الشبكي، ووجود اتفاقات متابعة مع الوحدة. ورأى أن إجراء المتابعة المناسبة لتوصيات الوحدة أمر ضروري، وتهدف التوصية ٣ من التقرير إلى تحسين عملية النظر والبت في تقارير الوحدة وتوصياتها. ومن شأن إقرار التوصيات الواردة في التقرير أن يساعد الوحدة على تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز الكفاءة والفعالية التنظيمية وتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة.

٢٨ - **السيدة بيتروفا** (مديرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قالت، لدى عرضها مذكرة الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٧ (A/72/733)، إنه وفقاً للنظام الأساسي للوحدة، قام الأمين العام، من خلال أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، بمهام تدعم عمل الوحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد التقارير التي تخص أكثر من منظمة. وطوال عام ٢٠١٧، عملت أمانتا مجلس الرؤساء التنفيذيين والوحدة معاً لكفالة إعداد مذكرات الأمين العام المتضمنة ردودا على التقارير التي تتناول الشواغل على نطاق المنظومة فيحينها. وجرى حوار بين الأمانتين للتأكد من إجراء عملية إعداد التقارير بطريقة سلسة، إذ واصلت الوحدة تركيزها على قضايا المطروحة على نطاق المنظومة. وأجرت الوحدة أيضا مشاورات مع شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدورة الثامنة والعشرين للشبكة.

٢٩ - وقالت إن الأمين العام قام، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين ووفقا للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، باستعراض مؤهلات المفتشين الذين اقتُرحت أسماؤهم لملء وظيفة شغرت في عام ٢٠١٧. وقد تشاور أيضا مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تعيين الأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة.

وأضافت أن الأمين العام ملتزم بالمحافظة على علاقات عمل وثيقة مع الوحدة وأنه يشجّع جميع المؤسسات على الاستجابة لطلبات الوحدة في الوقت المناسب.

٣٠ - وأردفت قائلة في معرض تقديمها مذكرة الأمين العام بشأن استعراض متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/72/704/Add.1)، إن تلك المنظمات تؤيد النتائج العامة وأفضل الممارسات المحددة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نتائج الاستعراض (JIU/REP/2017/5). غير أن تلك المنظمات شددت على التمييز بين دور وسلطة الرؤساء التنفيذيين ودور وسلطة الهيئات التشريعية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع جداول أعمال ووثائق تلك الهيئات. ورأت أنه ينبغي للوحدة أن توضح العملية والمعايير التي تستخدمها في توجيه توصياتها إلى الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين. ولم تعكس التوصيات التي تتطلب من الهيئات التشريعية اتخاذ قرارات بشأن مسائل الإدارة أوجهَ التمييز بين هاتين الفئتين اللتين توجه إليهما التوصيات.

٣١ - وأضافت أن هذه المنظمات، رغم ترحيبها بمصفوفة النضج كأساس ملموس للعمل فيما يتعلق بالأداء المتصل بالمسائل التي تعُنى بها الوحدة، لاحظت أن قرارات الهيئات التشريعية عدم النظر في توصيات الوحدة، أو عدم قدرة هذه الهيئات على إدراج التوصيات في جداول أعمال اجتماعاتها، كان لها أثر سلبي على معدلات القبول والتنفيذ. ويتعين، وفقًا لذلك، تعديل التحليل عند الإبلاغ عن هذه الإحصاءات في المستقبل. وطُرحت أسئلة بشأن عملية توجيه التوصيات الواردة في رسائل الإدارة التي تقع خارج فئات التقارير والمذكرات والرسائل السرية على النحو المحدد في النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة.

٣٢ - وقالت أيضا إنه فيما يتعلق بالتوصيتين ١ و ٢، شددت المنظمات على الأدوار والمسؤوليات ومستويات السلطة المتميزة للرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية ومكاتبهم، ولا سيما في تحديد مسار العمل الذي يتعين اعتماده والنص النهائي للقرارات. ومع أنه ينبغي بذل الجهود لضمان النظر في تقارير الوحدة في الوقت المناسب، فإن القيام، في حالة اللجان الرئيسية للجمعية العامة، بموجب الممارسة الحالية المتمثلة في ضم تلك التقارير إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة هي ممارسة عملية وملائمة. وأنهت كلامها قائلة إن المنظمات لاحظت، رغم تأييدها عموما التوصية ٥، أن العمليات الحالية صُممت للتحقق من الإجابات بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وطلبت توضيحا لتكاليف وفوائد إجراء مزيد من التحقق من خلال قناة إضافية مستقلة.

٣٣ - **السيد أحمد** (مصر): تكلَّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن المجموعة تثني على مساهمة وحدة التفتيش المشتركة في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز كفاءة المنظمة وعملها وقدرتها على الاضطلاع بولايتها. وذكر أن المجموعة تُعلِّق أهمية كبيرة على تحقيق أقصى المنافع والكفاءة من أنشطة المراجعة والاستعراض التي تضطلع بها الوحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. وأضاف أن المجموعة ستطلب مزيدا من المعلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق فيما بين تلك الهيئات، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج عملها، ولخفض التداخل. وقال إنه من المفروض أن يساعد شغلُ منصب الأمين التنفيذي واثنتين من الوظائف العليا، الوحدةَ على الاضطلاع بولايتها. وأعرب عن سرور المجموعة لارتفاع عدد المفتشات والموظفات من الفئة الفنية في أمانة الوحدة، مما يجعل هذه الأخيرة قريبة من تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

٣٤ - ومضى يقول إن التقارير التسعة والمذكرة ورسالة الإدارة الصادرة في عام ٢٠١٧ تضمنت توصيات محددة قابلة للتنفيذ. وقد أبرز استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (JIU/REP/2017/1) الانخفاض المسجل في موارد الميزانية العادية والزيادة في التبرعات المخصصة. وقال إنه ينبغي للجنة أن تدرس هذه الاتجاهات، التي كثيراً ما تصادَف في الكيانات الأخرى، ولها آثار تنطوي على مخاطر تتعلق بوظائف الإدارة والاستدامة المالية والتنظيم. وقال إن المجموعة تتطلع إلى النظر في استعراض مدى قبول وتنفيذ توصيات الوحدة بهدف زيادة كفاءة الوحدة وتأثيرها على نطاق المنظومة. وستَطلُب المزيد من المعلومات عن أسباب معدلات القبول والتنفيذ المنخفضة وكذلك عن الطرق التي يمكن بها زيادة هذه المعدلات.

٣٥ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بتنوع المشاريع المتوخاة لعام ٢٠١٨ وبالتركيز على قضايا مثل التغيير التنظيمي والإداري. وأشار إلى وجوب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة التغيير، في ضوء الإصلاح وإعادة الهيكلة المقترحين للأمانة العامة والحاجة إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن إشادة المجموعة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بنظام التتبع على الإنترنت ونقْل النظام والموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة إلى منصات تديرها الأمانة العامة.

٣٦ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وحدة التفتيش المشتركة، بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة المكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق على نطاق المنظومة، تحتل مكانة فريدة تتيح لها تزويد الدول الأعضاء بآراء انتقادية فيما يتعلق بفعالية البرامج وبالسياسات الإدارية في مجالات مثل السفر الجوي، وهو ما كان له أثر على منظومة الأمم المتحدة برمتها. وأضافت تقول إن الوحدة تضطلع أيضا بدور أساسي في تنفيذ إصلاحات الأمين العام عن طريق التأكد من إدماج المنظمة للدروس المستخلصة من الإصلاحات السابقة. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى النظر في التقارير التي ستصدر في عام ٢٠١٨، بما في ذلك استعراض لجان الرقابة واستعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلِّغين عن المخالفات. ورأت أنه ينبغي تحسين السياسات والعمليات التي تحمي الموظفين من الانتقام في حالة إبلاغهم عن سوء سلوك.

٣٧ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي تبذلها وحدة التفتيش المشتركة بغية تحسين أساليب عملها، بما في ذلك من خلال إدخال نظام التتبع على الإنترنت، مما سيعزز المساءلة التنظيمية. ودعت المنظمات ومجالس الإدارة إلى تأييد توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتقديم تقارير عن تنفيذها، وحثت الوحدةَ على مواصلة التعاون مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٠.